الحالي (تعديل بانوفيك وحتى قانون إدارة التصدير) يسمح بمثل إجازات التصدير هذه، بشرط أن يتلقى الكونغرس، مسبقاً، إشعاراً عن المبيعات المتوقعة. وتصنف وزارة الخارجية، العراق، ليبيا، جنوب اليمن، وسوريا من ضمن الدول التي تؤيد «الارهاب الدولي». ويجب، بصورة خاصة، منع إعطاء إجازات تصدير للمحركات المخصصة للفرقاطات التي هي من إنتاج ايطاليا، والتي يطلب العراق شراءها. كذلك يجب منح إسرائيل عقود لإنتاج مشترك لأنواع مختلفة من المعدات العسكرية. ورغم أن الكونغرس لا يستطيع فرض مثل هذه الترتيبات. فإن بإمكانه اتخاذ خطوات لتشجيع الانتاج المشترك.

ج ــ المنافسة على عقود وزارة الدفاع: تفرض الضرورة اتخاذ خطوات جادة لتحقيق المذكرة الموجودة منذ عام ١٩٧٩، والتي تسمح لإسرائيل بالتنافس على عقود وزارة الدفاع بدون قيود. ويشمل هذا الأمر، شراء قطع الغيار للمشاريع الجاري تنفيذها، خاصة في المناطق التي يوجد لإسرائيل مشاريع مشابهة فيها. وهناك مشروع آخر هو تعديل قاذفات «ب ــ ٥٢» الذي تنوي إسرائيل المنافسة عليه بالتعاون مع شركة أميركية. وأحد العوائق لمشاركة إسرائيل في هذا التنافس هو، طلب سلاح الجو الأميركي فرض أعباء (تصل في حالات معينة حتى ٣٠٪) على المنافس الأجنبي، الأمر الذي يثقل كاهل الشركات الاسرائيلية في المشاركة بفاعلية في المنافسة. ويجب إزالة هذا العائق.

د ــ تعاون في المبيعات العسكرية للدول الأجنبية: على الولايات المتحدة أن تسمح للمنتجين الاسرائيليين ببيع أجهزة إلى شركات أميركية، لكي تضم إلى أصناف المنتجات الكاملة، المباعة إلى الدول الثالثة في إطار الاجراءات المتبعة وتمويل «المبيعات العسكرية للدول الأجنبية». حيث يحدد قانون الاشراف على تصدير السلاح، أنه حتى ٤٩٪ من أجزاء الأجهزة يمكن أن تكون من إنتاج أجنبي، دون الأضرار بحقوق التمويل في إطار «خطة المبيعات العسكرية للدول الأجنبية».

وتستطيع إسرائيل أن تصدر معدات جوية والكترونية للطائرات وللأسلحة المتطورة. وقد تعاقدت مع شركة «نورتروب» على تركيب رادار إسرائيلي في طائرات «ف ــ ٥ ــ جي» المعدة للتصدير. ومع أنه لم تقبل صواريخ بحر ــ بحر الاسرائيلية من نوع «جبرائيل» في السابق، كسلاح مؤهل لتركيبه على زوارق الدورية التي بيعت للفيليبين في إطار المبيعات العسكرية للدول الأجنبية، حيث تعتقد إسرائيل أنه كان من المناسب مشاركتها في تلك الصفقة، فمن المحتمل أن تعقد هذه الصفقة من جديد مستقبلاً.

هـ ــ إعادة البيع للدول الأخرى: يمكن مساعدة إسرائيل ببيع فائض معداتها إلى دول أخرى، تحتاج إلى معدات أقل تطوراً مما هو مستخدم اليوم. ويجب أن نذكر بشكل خاص في هذا المجال، طائرات «سكاي هوك» والدبابات من نوع «م ــ ٤٨». ويمكن لإسرائيل أن تقدم أيضاً خدمات الصيانة لهذه المعدات.

و ــ خدمات التحسين والصيانة: من المناسب أن يمنح جيش الولايات المتحدة إسرائيل فرصاً إضافية في المشاركة بالمناقصات على عقود أعمال التحسين والصيانة. فقد منح سلاح الجو الأميركي في السابق عقود خدمات ثانوية لشركات إسرائيلية، ودعاها للمشاركة في مناقصات للحصول على عقود كبيرة أكثر. أما القوات البرية والاسطول فلم تصل إلى هذا المستوى، رغم أن مذكرة الاتفاق الاسرائيلية ــ الأميركية، حددت قبل سنتين، أن من حق إسرائيل المشاركة في المناقصات. وكان الجيش الاميركي قد خصص مثل هذه العقود لدول أوروبية معينة مثل، البرتغال والمانيا وايطاليا واسبانيا. وتحتاج القوات المسلحة الأميركية إلى خدمات مساعدة على مستوى رفيع جداً في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة لا وجود فيها الآن لأية خدمات كهذه. وقد أثبتت الصناعة الاسرائيلية العاملة في تحسين أجزاء الطائرات، قدرتها في أعمال تحسين هياكل الطائرات، والمحركات، والأجهزة المساعدة الجوية وباقي أنواع المعدات.

ز ــ عقود «المصدر الوحيد»: وعلى الجيش الاميركي أن يعطي الشركات الاسرائيلية في